مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية | ISSN: 2437 - 0363 | EISSN 2602-6767 | المجلد 07 / العدد: 02 (2021)، ص 443- 459

إستراتيجية الجزائر في التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية للرعاية الأفارقة

Algeria's Strategy to Combat Illegal Migration of African Nationals

صبيحة كيم [1*] مراد سالي [2]

[1] جامعة مستغانم (الجزائر)، kimesabiha@yahoo.fr

[2] جامعة خميس مليانة (الجزائر)، mouradsali@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2021/06/06 تاريخ القبول: 2021/10/22 تاريخ النشر: 2021/12/25

ملخص:

تشهد الجزائر عبر حدودها الدولية ديناميكية جديدة لتدفق غير معهود للمهاجر الإفريقي، وخرقه للقوانين الدولية المتفق عليها للدخول والإقامة بدول الاستقبال. على إثر هذا، تحولت صحراء الجزائر إلى عاصمة الهجرة الإفريقية القادمة من الساحل الإفريقي عبر منافذ مختلفة ومسارات أكثر خطورة من السابق، وبفضل تنامي شبكات الإجرام المختصة بالتجارة بالبشر والتي تعمل على نقل المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين إلى الحدود الجنوبية الجزائرية مقابل مبالغ باهظة. فأصبح وجودهم ملحوظا بالمدن الكبرى في الجنوب كتمنغاست وأدرار، وشمالا كالعاصمة، وقسنطينة ووهران. أمام هذه الوضعية، عملت السلطات الجزائرية على إعادة النظر في سياستها للهجرة من أجل مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية الإفريقية، بتعديل قوانينها وجعلها أكثر صرامة والعمل على تفكيك الشبكات الإجرامية.

كلمات مفتاحية: الهجرة غير الشرعية، الساحل الإفريقي، الجزائر، الحدود، سياسة الهجرة.

Abstract:

Across its international borders, Algeria is experiencing a new dynamic of an uncharacteristic influx of African migrants and violations of agreed international laws for entry and residence in receiving States. As a result, the Algerian desert has been transformed into the capital of African migration from the African coast through different entry points and more dangerous routes than before. Thanks to the growth of criminal networks involved in human trafficking, the movement of illegal African migrants to the Algerian southern border is being carried out in exchange for a large sum. They became visible in the major cities of the south, Tamanrasset and Adrar, and north as the capital, Constantine and Oran. In view of this situation, the Algerian authorities have sought to review their immigration policy in order to

combat the phenomenon of African illegal migration, by amending their laws and making them more stringent and by working to dismantle criminal networks.
Keywords: *illegal migration, African coastline, Algeria, borders, immigration policy.*

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تعتبر الجزائر أحد عناصر العالم العربي وأكبر أقطابه، لما تحتويه من ثروات باطنية وموقع استراتيجي، باعتبارها بوابة إفريقيا ونافذة على البحر الأبيض المتوسط، وأقرب طريق إلى أوروبا، ومع الأزمات التي واكبها الربيع العربي؛ وحتى ما تعيشه الكثير من دول القارة الإفريقية، مثلت الجزائر مجالا استوعب الكثير من اللاجئين والمهاجرين سواء الشرعيين أو غير الشرعيين، وتمثل الهجرة ظاهرة عالمية قديمة عرفتها كل الشعوب على مر التاريخ، لأسباب كثيرة بنوعيها سواء كانت هجرة وافدة أو خارجة، كل هذه المعطيات التي أفرزتها طبيعة المرحلة شكلت مادة بحثية، اهتم بها الكثير من الباحثين.

إذ أصبحت ظاهرة الهجرة ظاهرة عالمية تجذب انتباه كل من السياسيين والحقوقيين والاقتصاديين الباحثين عن المعرفة، بحيث أنها أصبحت حدث العصر في درجة متنامية دائما، فتتنوع الدراسات في فهمها وتقصي حقيقتها. كل هذه الدراسات حول ظاهرة الهجرة منها ما يرتبط بالعامل الاقتصادي والأمني والسياسي والاجتماعي، ومحاولة تفسيرها وعرض أسبابها وعواملها، لكن لا يزال موضوع الهجرة يطرح نفسه بقوة ولحد الساعة يعتبر حدث العصر. حيث تشهده الكثير من مناطق العالم وتعاني منه الكثير من الدول، منها منطقة شمال إفريقيا وبالأخص الجزائر، فدخول المهاجرين الأفارقة بطريقة غير شرعية من مختلف دول الساحل الإفريقي، والمجاورة لحدودها من الجنوب، كالمالي والنيجر وموريتانيا والصحراء الغربية، كمنطقة عبور إلى أوروبا "Transit " أو للاستقرار بها " l'installation".

في هذا الصدد كشفت تقارير من قسم الهجرة بوزارة الداخلية الجزائرية، عن ترصد 40 ألف مهاجر إفريقي غير شرعي محاولين التسلل عبر حدودها الجنوبية، مع كل من دولة المالي والنيجر سنة 2018. مما حوّل الجزائر في السنوات الأخيرة إلى أهم بلد للهجرة بشمال إفريقيا، ومع الزيادة الواضحة والمرتفعة للمهاجرين الأفارقة في الآونة الأخيرة وتوزعهم عبر مناطق الوطن للاستقرار بالمخيمات للمهاجرين الأفارقة والتي تنتشر فيها كل الآفات، وكذا الإقامة العشوائية وورش البناء غير المكتملة، التي يستغلونها للإقامة فيها. ووجودهم بصورة جلية عبر الأماكن العامة الطرقات ومحطات النقل والأرصفة والأسواق وبالقرب من المساجد وعبر الأحياء في المدن الجزائرية.

من هذا المنطلق سنحاول الوقوف على الاتجاهات الحالية لسياسة الهجرة الجزائرية أمام زيادة تدفق الهجرة الإفريقية وفق الاتفاقيات الدولية المبرمة والكشف عن تمظهرات الهجرة الإفريقية بالمدن الجزائرية وتفاعلهم مع سكانها. ونظرا لقلة الأعمال الأكاديمية التي تعالج ظاهرة الهجرة عموما أو الهجرة غير الشرعية خصوصا،ارتأينا معالجة هذه الظاهرة مستعينين بمختلف المصادر المتاحة لنا رغم ندرة الإحصائيات الدقيقة التي تعكس تحول الدولة الجزائرية إلى دولة إقامة واستقرار للكثير من المهاجرين الأفارقة من مختلف الجنسيات.

2.الجزائر دولة عبور :

لا يزال موضوع الهجرة حدث العصر والتي تشهدها الجزائر بمناطق حدودها كمنطقة تمتراست بدخول المهاجرين الأفارقة من منطقة الساحل الإفريقي الذي عرفها تاريخ نزوح شعوب المنطقة (الجفاف، انعدام الأمن)، وتميزت بالقرب الجغرافي والتبادل الاقتصادي؛ فمنذ بداية التسعينات أصبح هذا التدفق غير مسبوق بسبب عدة عوامل، كعدم استقرار الأوضاع جراء تدهور القيمة النقدية مصحوبة بتدهور القدرة الشرائية، وتعميم نظام تأشيرة الفيزا للدخول إلى أوروبا، كل هذا زاد من تدفق الهجرة الإفريقية حيث استقر عشرات الآلاف بصحراء الجزائر كلاجئين في المخيمات، وتحت ضغط الزيادة الواضحة وتوزعهم عبر مناطق الوطن للاستقرار.

ويفيد باولو غيسبيكابوتو، مسؤول المنظمة الدولية للهجرة بالجزائر (سيدمو، 2020، ص 13)، أن الجزائر مع الوقت أخذت مكان دولة ليبيا التي كانت أكبر بلد لاستقبال المهاجرين الأفارقة لكن الوضعية الحالية لا تسمح بعبور المهاجرين الأفارقة عبرها للوصول إلى إيطاليا، لهذا تحول المسار للهجرة غير الشرعية إلى الجزائر. لهذا أخذ جزء كبير من هؤلاء وجهتهم نحو الجزائر مع تدهور الأوضاع في ليبيا.

لكن من الطبيعي أن تحاول كل دولة إيجاد توازن فيما يتعلق باستقبالها للمهاجرين غير الشرعيين وظروفها الداخلية. فالجزائر هي دولة حديثة عهد باستقبال المهاجرين غير الشرعيين، ناهيك عن أن تدفق أعداد كبيرة خارج حاجات سوق العمل يمكن أن يؤدي إلى مشاكل تهدد النسيج المجتمعي أو يحدث إشكالات أمنية.

وفي تصريح للسيد قاسيمي مسؤول بقسم الهجرة بوزارة الداخلية (عبد الرزاق، 2018، ص 04)، "أن ما يقارب 90 ألف مهاجر غير شرعي يصلون سنويا إلى الجزائر، وهو تدفق تعتبره السلطات الأمنية والسياسية مصدر انشغال حقيقي، وبمعدل 400 ألف مهاجر إفريقي سنويا، يعبر الحدود الجزائرية. من بينهم نسبة 40 % من هؤلاء يعتبرون الجزائر مقصدهم النهائي، في حين يعتبر 40 % آخرون أنهم مجرد عابرين نحو مقصدهم أي أوربا، أما نسبة 20 % المتبقية فتخص المواقف المتنوعة

أغلبها ممن لا يملكون وسائل العودة إلى بلدهم الأصل، فيستقرون بالجزائر ويندمجون بالمجتمع الجديد.

لتوضيح أهمية الموقع الجغرافي للجزائر بمسار هجرة الساحل الإفريقي، بعد استبعاد ليبيا كطريق للوصول إلى أوروبا بسبب الأوضاع الأمنية وزيادة احتمال خطورة الوقوع كرهائن للشبكات الإجرامية أو الفرق المعارضة للدولة والمبينة بالخريطة أسفله.

الخريطة تبين مسار الهجرة غير الشرعية من الساحل الإفريقي نحو الجزائر

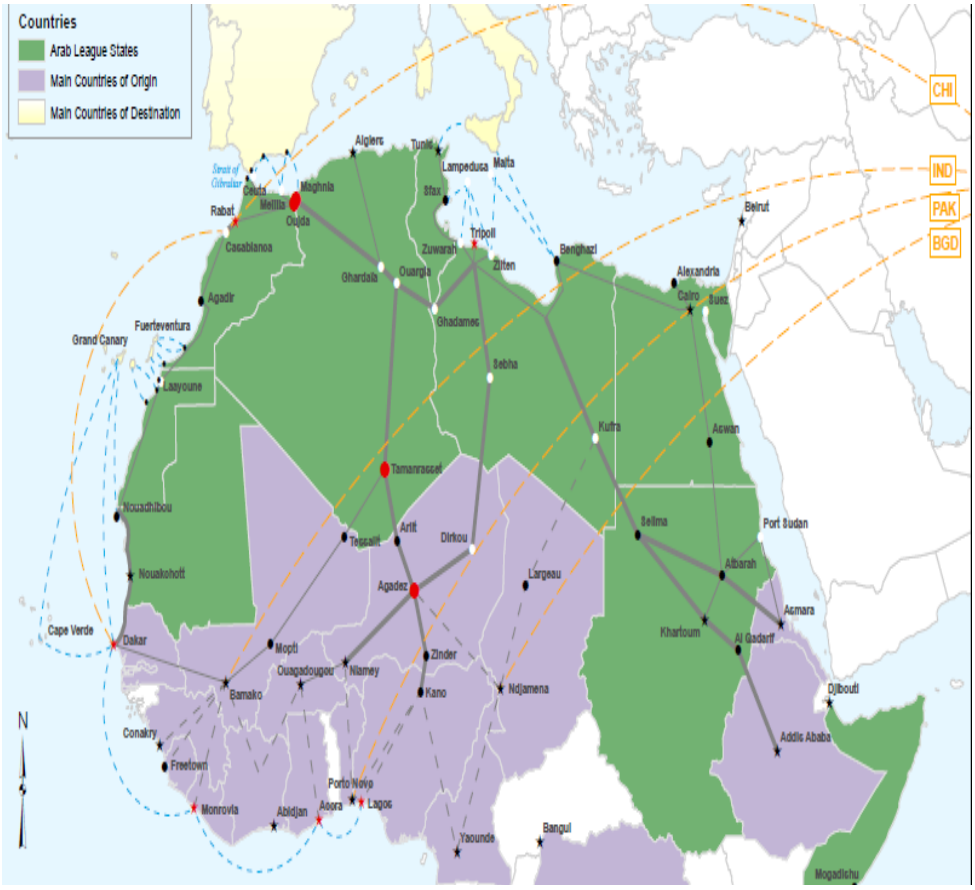

Source : Nuaia Cowan, Geography adapted from Mediterranean transit migration dialogue newsletter, june 2006.

يعرض الباحث هايندوهاس (Hein de Haas, 2006, p7) البعد التاريخي للطريق التجاري الذي كان موجودا قبل الهجرة الحديثة. فعلى مدى التاريخ كانت هناك حشود مكثفة بين جانبي الصحراء الكبرى من خلال التجارة عبر الصحراء الكبرى والتي تعرف بقوافل الغزو، والحج، والتعليم الديني. إن الصحراء الكبرى ذاتها منطقة عبور هائلة الضخامة، وتشهد التركيبة العرقية المتنوعة للواحات على

هذا التاريخ الطويل من تنقل السكان. ولم تنهار هذه المسارات التجارية عبر الصحراء الكبرى إلا مع وصول الاستعمار، الذي رسم الحدود، والتي لم يكن لها وجود، وأنشأت نظم دولية حديثة. بيد أنه بعد الاستقلال لم تتجدد هذه المسارات بين شمال إفريقيا وساحلها عبورا بالصحراء الكبرى ، بل تم إنشاء أسس نظام الهجرة المعاصرة الذي قيد حركة الكثير من الشعوب.

ومن خلال ما سبق سنعرض أهم طرق العبور التي يخترقها المهاجر الإفريقي حدود الجزائر من مختلف الاتجاهات والتي تناولها الباحث موسات بدراسته (Musset, 2013, p20).

1.2.طريق العبور الغربي:

وهو طريق عبور من حدود المالي. تصل تدفقات المهاجرين خلاله من بلدان إفريقيا الغربية انطلاقا من بماكو نحو غاو عبورا بمدينة *مبوتي*، ومن *غاو* تتسرب التدفقات نحو الجزائر عبر رواق يؤدي إلى اتجاهين : *ولاية تمنغاست* مرورا بمنطقة *تينزواتين* ونحو *ولاية أدرار*، مرورا *ببرج باجي مختار*، كما يمكن العبور من المركز الحدودي *تينزواتين* مرورا *بتيمياوين*.

ومن التراب النيجيري تصل التدفقات القادمة من بلدان إفريقيا الغربية والعابرة من *وادغادوغو* و *نيامي* للالتحاق بمدينة *أقاديز*، نقطة وصول التدفقات القادمة من بلدان إفريقيا الوسطى، وفي هذه المدينة، تتجه التدفقات نحو مدينة *ارليت* التي تفتح الطرق المؤدية إلى *تمنغاست* مرورا *بعين قزام* أو نحو ***جانت***. ويتم العبور أيضا من الحدود الموريتانية عبر النقطة الرابطة بين المسالك المحلية نحو ضاحية *الشناشن* و *بني عباس* و *تبلبالة*.

تتشكل الحدود مع المغرب التي أغلقت أمام حركة السكان مسار مهم للمهاجر غير الشرعي الإفريقي، فهي تمنح رواق تنقل انطلاقا من أربعة مراكز حدودية تقع على محاور تسمح ببلوغ الجزائر انطلاقا من المدن المغربية نحو مرسى *بن مهيدي* (ولاية تلمسان) و *وجدة* نحو *مغنية* و *احفير* نحو *باب العسة* و *فقيق* نحو *بني ونيف*، وكذلك عبر النقاط التي تربط الحدود المغربية ستة مسالك محلية مؤدية إلى الطريق الوطني نحو *أدرار* و *تندوف*.

2.2. طريق العبور الشرقي:

وهي من الحدود الليبية؛ حيث يمكن العبور من نقطتين حدوديتين، الأولى قدوما من *مدينة سبهة*، حيث يتم الدخول عبر الضاحية الحدودية الليبية على النقطة الرابطة للطريق نحو *مدينة جانت* الجزائرية، والثانية قدوما من *مدينة غدامس* الليبية، أين يتم الدخول عبر نقطة *الدبداب* الحدودية التي تفتح الطريق نحو *ايليزي* عبورا بعين *امناس* جنوبا و *ورقلة* شمالا.

تشهد الحدود التونسية اكبر عدد من عمليات الدخول والخروج مع الجزائر، وهناك تسع مراكز حدودية، تتكفل بتنظيم التدفقات بين المدن التونسية من تونس العاصمة و *جندوبة* والمدن الجزائرية : *الطارف، سوق أهراس، تبسة و الوادي*.

إن مع الأزمة والأوضاع التي تعيشها تونس وعدم الاستقرار الداخلي، أصبح المهاجرون يقللون من الدخول عبر التراب التونسي؛ لكن خلال السنوات الأخيرة، وفي سياق تطور الوضع السياسي والأمني بمنطقة الساحل والمغرب العربي، وتنامي حركة التهريب بتنقل عصابات وشبكات الجريمة المنظمة والمجموعات المسلحة، فإن تحركات السكان لم تعد تتميز بتدفقات مختلطة فحسب بل بتدفقات فئات جديدة تشتمل على الجماعات الإرهابية وعصابات المهربين والتجارة غير الرسمية، فالأحداث التي عاشتها تونس وليبيا ومالي وساحل العاج وما يضاف إليها من تدهور للأوضاع في بلدان أخرى ما وراء الصحراء، أدت إلى تسارع حركات الهجرة وتنقلات الجماعات المسلحة والحركة الجهادية ونشاط تجارة السلاح والمخدرات وتهريب الوقود (عطوات، ٢٠١٦، صفحة ٦٦). مما جعل الجزائر تتخذ بعدا جديدا أمام هذه الوضعية، بوضع إجراءات مشددة لحماية حدودها، والتمسك بمبدأ سيادة الأمن القومي حيث تجعلها فوق أي اعتبار آخر.

3.سياسة الجزائر نحو توافد المهاجر الإفريقي :

فتحت الدولة الجزائرية ملف الهجرة غير الشرعية للوافدين من الدول الإفريقية، بعد ارتفاع التوافد عليها، من طرف المهاجرين الأفارقة، حيث تم إحصاء 25 ألف مهاجر إفريقي متعددي الجنسيات. فشكل مصدر قلق وتخوف للسلطات إذ اعتبرته نزوحا كثيفا، لم تعهده دولة من شمال إفريقيا؛ فكانت هناك ردود فعل سلبية من الطبقة السياسية، مثل ما صرّح به رئيس حزب التجمع الديمقراطي الذي أكّد على ما تشكّله الهجرة غير الشرعية الإفريقية من خطر على الدولة والمجتمع، وهذا باستفحال الجريمة والتهريب وانحرافات أخرى. وفي السياق نفسه صرح وزير الخارجية السيد مساهل عبد القادر مشيرا إلى تهديد المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين على أمن الوطن، وأن الدولة تعمل على محاربة الشبكات الإجرامية الدولية التي تعمل على إدخال هؤلاء الأفارقة بالتواطؤ مع عصابات جزائرية (Wafi, 2017, p3).

هنا نلاحظ المفارقة لسياسة للدولة بالنسبة للهجرة غير الشرعية بين حقوق الإنسان والتشدد التي تنتهجها بالنسبة للمهاجرين الأفارقة؛ فمن جهة العمل على إدماجهم في المجتمع مع توفير كل التسهيلات لهم لكي يستطيعوا التأقلم مع الوضع الحالي. ومن جهة أخرى تعتبر المهاجر الإفريقي عنصر تهديد لأمن واستقرار الوطن باستفحال الجريمة وتهريب البشر؛ فأقرّت كحل لذلك ترحيل هؤلاء

الأفارقة إلى وطنهم لحمايتهم من احتمال استغلالهم في العمل الجنسي، أو العمل غير المرخص. كما أشارت السلطات إلى مدى حرصها على التعامل مع الظاهرة بما تنص عليه الاتفاقيات الدولية.

1.3.العودة الطوعية :

تعتبر عودة المهاجر من الإجراءات المنتهجة لسلطات الدولة المستقبلة، وقد تكون طوعية أو قسرية، وهي مساعدة يتلقاها اللاجئ والمهاجر للعودة إلى بلده الأصل حسب المنظمة الدولية للهجرة (منظمة الدولية للهجرة، 2013، ص 54).

في هذا الإطار تعد العودة الطوعية للمهاجرين خيارا انتهجته السلطات تجاوبا مع منظمة الهجرة وتدعيما لها بشكل كامل؛ حيث يسمح هذا الإجراء للمهاجرين الأفارقة بالعودة إلى بلدهم الأصل بكرامة والاحتفاظ بالأموال التي جنوها في الجزائر مع عائلاتهم، بالإضافة إلى مساعدتهم عند الوصول إلى بلادهم من أجل الاندماج، وهذا ما يجنّبهم اللجوء من جديد إلى خيار الهجرة غير الشرعية.

ويتم ترحيل المهاجرين الأفارقة وفق ما تنص عليه اتفاقيات التعاون الدولي مع المجموعة الأوروبية أو مع دول منفردة (فرنسا، إسبانيا، إيطاليا) لترحيل المهاجرين غير الشرعيين وتدعيم قدراتها للتصدي للظاهرة، كما أشركت الجزائر بلدان ساحل الصحراء في إطار التعاون الإقليمي ضمن منظمة النيباد، والتعاون الأمني مع مالي، كما عملت على تطوير مكافحة الشبكات التي تعمل في التهريب والاتجار بالبشر، وتجهيز مراقبة الحدود، وتشجيع اتفاقيات إعادة القبول للمهاجرين الأفارقة (خليفة، 2015، ص43).

حسب برنامج المنظمة الدولية للهجرة بسنة 2019، تم تنظيم رحلات بشهر أكتوبر والذي أطلق عليه اسم برنامج "*العودة الطوعية*"بمساعدة السلطات الجزائرية وشركة "الخطوط الجوية الجزائر". وفي بداية سنة 2020، تمكنت المنظمة من تنظيم ثلاث رحلات، وتواصلت العملية بشهر ديسمبر 2020 بتنظيم رحلتين أيضا. وعلى إثر هذا تم توجه هذه الرحلات إلى ثمانية بلدان، من بينها *النيجر* و *مالي* و*غينيا* و *كوناكري* ، وهي أكثر البلدان التي يتواجد رعاياها بالجزائر.

تم إحصاء منذ سنة 2018 ترحيل ما يقارب 1000 مهاجر إفريقي إلى بلدانهم، لكن بعد اكتساح وباء كورونا بالجزائر والعالم ككل وعملية غلق الحدود التي شهدتها الجزائر، أقرت السلطات توقيف عملية تنظيم عودة المهاجرين الأفارقة، بل تم التكفل بالحالات المصابة بالفيروس والعمل على وقايتهم وتوفير الظروف الملائمة لهم من أجل العيش.

قدر عدد المرحلين ببداية سنة 2020 ما يقارب 500 مهاجر إفريقي في ظل غياب الرحلات الجوية. وتأمل المنظمة الدولية للهجرة الوصول إلى برمجة رحلتين أسبوعيا لضمان نقل 800 مهاجر

إفريقي شهريا، حتى يصل العدد إلى 10 آلاف مهاجر معاد إلى ترابه في السنة (سيدمو ، 2020، صفحة 14). ولهذا نتوقع مواصلة تدفق المهاجرين الأفارقة إلى الجزائر بحثا عن سبل العيش وارتفاع عددهم بهذه السنة.

في هذا الصدد أعلنت السلطات الجزائرية من خلال ناطقها الرسمي وزير الداخلية السيد بلجواد، بترحيل 1500 مهاجر إفريقي غير شرعي وإعادتهم إلى بلدانهم بشهر أكتوبر 2020 في إطار الاتفاق الدولي الثنائي بين الجزائر والنيجر، وينحدرون من 44 جنسية إفريقية. وأكد الوزير أنّ عمليات الترحيل جرت وفقاً للمعايير الدولية ومنظمات حقوق الإنسان، وفي ظل احترام كامل لحقوق المهاجرين، فتسعى السلطات إلى تقليص عدد المهاجرين غير الشرعيين لحمايتهم من أضرار متعددة (لحياني، 2020). وقد أشرف الهلال الأحمر الجزائري على عمليات التكفل بالمهاجرين الأفارقة بالنقل والإطعام والإيواء في مراكز خاصة قبل ترحيلهم، وكذلك إخضاع أطفالهم للتلقيح ومنحهم الألبسة.

تعد العودة الطوعية الأسلوب الأنجع في عمليات الإرجاع أو الترحيل نحو البلد الأصل بالنسبة للكثير من الدول، لكن عندما تكون هذه الطريقة غير ممكنة يصبح الطرد أمرا حتميا لإعادة اللاجئين إلى بلدهم الأصل للمشاركة بعملية التنمية في إطار اتفاقيات دولية، لكي تحافظ الدول على مصداقية أنظمتها وسياسة الهجرة التي تتبناها.

مقابل هذا تتعرض الجزائر مرارا لانتقادات المنظمة الدولية للهجرة بسبب طريقة تعاملها مع المهاجرين الأفارقة، ولاسيّما عمليات الطرد القسرية. كما صرحت الناطقة للبيان لورين سايبرت، باحثة في حقوق اللاجئين والمهاجرين لدى منظمة "هيومنرايتسووتش"، أنه احتُجز أطفال غير مصحوبين وغيرهم من الأطفال المنفصلين عن ذويهم خلال الاعتقالات، وبعضهم دون سنّ عشر سنوات، وتمّ ترحيلهم. وأضاف البيان أنه وفقا لمنظمات حقوقية تم إحصاء حوالي 1800 مهاجر من النيجر من بين المهاجرين الذين طردتهم الجزائر بين فترة 5 سبتمبر و8 أكتوبر لسنة 2020؛ توجهوا إلى بلادهم في قوافل، بينما تُرك في الصحراء عند الحدود أكثر من 1600 شخص من 20 جنسية على الأقلّ، وأغلبهم من غرب ووسط الساحل الإفريقي، إلى جانب 23 سودانيا، وصوماليَّين، وإريتريَّيْن، وموريتانيَّيْن، وباكستانيّ واحد، وليبي واحد (يورونيوز، 2020).

أمام هذه الوضعية، تعتبر الجزائر أن الهجرة الإفريقية التي فاقت الأرقام المعلن عنها رسميا (90 ألف مهاجر إفريقي)، الذي تشكل عبره نزوح جماعي تقف وراءه شبكات دولية منظمة للتجارة بالبشر، وتهدد الأمن القومي للبلاد. فالهدف من إعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى موطنهم يتم في إطار حماية الأطفال والنساء من قبضة هؤلاء المجرمين، الذين يستغلونهم بالعمل في الجنس، أو التسول بالمدن

الجزائرية والحفاظ على حقوقهم المتمثلة بالخصوص في احترام الكرامة والابتعاد عن التعذيب وعن المعاملة المهينة.

2.3. الآليات القانونية :

عملت الجزائر على تدعيم برنامج العودة الطوعية لترحيل عدد كبير من المهاجرين الأفارقة إلى بلدانهم، بتدابير قانونية لمحاربة شبكات الهجرة غير الشرعية والتجارة بالبشر، والحد من تدفق المهاجرين الأفارقة. إذ تم رصد مسارات الهجرة غير الشرعية من الجنوب وشرق جنوب الجزائر، عبر إقامة حواجز في مختلف شبكات الطرقات الحدودية التي يسلكها مهربو المهاجرين، ومصادرة وسائل النقل، وتسليط عقوبات مشددة على الممررين ناقلي المهاجرين الأفارقة إلى الجزائر.

لهذا أيقنت السلطات الجزائرية بالحاجةُ المِلحّة إلى تحيين القوانين المتعلقة بالهجرة غير القانونية، خاصة بالرجوع إلى فترة العشرية السوداء ودخول الجزائر الأزمة السياسية الأمنية الخطيرة التي عرفتها أثرت سلبا على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للفرد الجزائري والدولة ككيان معنوي، فاضطر المشرع الجزائري إلى مواكبة تشريعه الجنائي للتطورات الإجرامية المتنامية نتيجة الهجرة غير القانونية وأصبح التدخل بشكل صارم ضروريا لتقنين جريمة هذه الظاهرة المنطلقة والوافدة للجزائر (بدروني، 2014، ص 201).

فكان القانون 11-08 بتاريخ 21 يوليو 2008 (الجريدة الرسمية، العدد 223، 2008) المتعلق بدخول الأجانب وإقامتهم وتنقلهم في البلاد، والذي كرّس مسعى التعامل مع الظاهرة وفق قانون ملائم للوضع الراهن وحدد شروط دخول الأجانب وحركتهم بموجب الاتفاقات الدولية التي تشترك فيها الجزائر، وعند انتهاك طرف الأجانب لها يتم ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية. وقد **راعى** القانون المصالحَ الاقتصادية والإستراتيجية للجزائر وأولوياتها الأمنية. هكذا تحولت ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى مصاف التهديد، وأصبحت مكافحتها من مهام قوات الأمن والجيش المرابطة في تشديد المراقبة على الحدود الجنوبية، لاسيما مع مالي والنيجر وليبيا.

الجزائر انتهجت سياسة أمنية اتجاه ظاهرة الهجرة غير الشرعية بزيادة مراقبة السواحل وتكوين فرقة أمنية لمكافحة هذه الظاهرة والتي تقوم بمهام متعددة (التحري، البحث، التموقع، تفكيك شبكات الهجرة غير الشرعية) (Hammouda, 2008, p 07) .

وانْجَرّ عن هذا القانون الجديد تحسن كبير في تحديد صلاحيات السلطات المختلفة في مراقبة وضع اللاجئ الإفريقي بالتراب الجزائري، خاصة بعد تنامي الإجرام في الوثائق المزورة بنية الاستقرار والعمل كما فوض للسلطة المحلية ممثلة في الولاة؛ البث في وضعيات الأجانب على تراب ولاياتهم.

وتمثل مسعى السلطات الجزائرية من خلال الآلية القانون، حماية المهاجر الإفريقي من استغلال شبكات الإجرام له، ففي سنة 2019 تم تحرير 93 طفلاً قاصراً من جنسيات إفريقية مختلفة دخلوا الجزائر بطريقة سرية؛ بينهم 60 طفلاً من جنسية نيجيرية، كانوا قيد الاستغلال من قبل شبكات الاتجار بالبشر، تجمع عبرهم المال عن طريق التسول في شوارع العاصمة الجزائرية، وقد جنت من ورائهم أموالاً طائلة.

تعتبر الهجرة غير الشرعية الإفريقية بالنسبة للسلطات المحلية مشكلة حقيقية وعبء كبير تعجز على تحمل عواقبه، خاصة فيما يخص حماية الحقوق الإنسانية للمهاجرين غير الشرعيين والتي تتمثل بالوضعية الاجتماعية والصحية لهم، فتطالب الجمعية العامة للأمم المتحدة منح حقوق للمهاجرين غير الشرعيين عند تواجدهم بالدول المستقبلة وهي (الجمعية العام للأمم المتحدة، 2010، ص 15):

- الحق في التعليم لجميع أطفال المهاجرين غير الشرعيين.
- الحق بالرعاية الصحة والتداوي للمهاجرين غير الشرعيين.
- الحق في الضمان الاجتماعي.
- الحق في السكن.
- حماية الأطفال والنساء من الاستغلال في العمل غير الرسمي أو الإلزامي، القسري.
- المساواة في المعاملة من حيث الأجر وشروط العمل الأخرى وأحكام التوظيف.

لابد للدول اتخاذ تشريعات وتدابير من شأنها أن تحمي حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمهاجرين غير الشرعيين، عند ممارسة سلطتها في وضع القوانين والأنظمة المتعلقة بالدخول والإقامة في إقليمها وكذا أمن حدودها، والتقيد بما في ذلك بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، وبما توصي به قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة على ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو احترام حقوق المهاجرين مهما كانت صفتهم، وأينما وجدوا (المنظمة الدولية للهجرة ، 2013، ص 8).

بتفاقم الهجرة غير الشرعية أصبحت السلطات الجزائرية تجرم كل شخص يساعد أو يساهم في دخول مهاجر غير شرعي، والذي يقرّ بـ " كل شخص، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، يسهل أو يحاول تسهيل دخول أو إقامة أو حراك أو خروج بطريقة غير شرعية لأجنبي على التراب الجزائري يعاقب بالسجن لسنتين إلى 5 خمس سنوات وبغرامة مالية تقدر بـ 60000 ألف دج إلى 200000 ألف دج "- قانون رقم 09-01 المؤرخ في 25 فبراير 2009، وهذا يشير إلى صرامة السلطات الجزائرية في مكافحة الهجرة غير الشرعية.

يقطع المهاجرون الأفارقة أكثر من ألفي كيلومتر للوصول إلى مدينة الخليل، شمال مالي، نقطة تجمع المهاجرين الأفارقة قبل التسلل إلى الجزائر، والدخول إلى *تمنغاست*، أول مدينة قبل الانطلاق إلى مدن الشمال، وتقوم شبكات التهريب بنقل المهاجرين إلى الجزائر عبر ممرات صحراوية.

4. وضعية المهاجر الإفريقي بين خوف العودة وشقاء البقاء :

صدم المجتمع المدني بنهاية سنة 2020 (31 ديسمبر)، بحادث يتمثل في انحراف سيارة رباعية الدفع على متنها 30 مهاجر إفريقي بالقرب من الحدود المالية بولاية *تمنغاست*، والذي أسفر عن وفاة 20 شخصا في عين المكان وإصابة 11 شخصا آخر بجروح وكسور خطيرة (أخبار العربية، ٢٠٢١). تتضاعف معاناة المهاجر الإفريقي غير الشرعي مقارنة بالمهاجر غير الشرعي المنطلق من شمال إفريقيا، فالمخاطر متعددة بفعل عبور دول عديدة والتي تطيل زمن مغامرة الهجرة لعدة سنوات لكي يصل في نهاية المطاف إلى أوروبا.

ولا تتوقف هذه المعاناة عند استغلال شبكات المهربين في دفع مبالغ كبيرة تصل إلى 1000 أورو وهو تكلفة النقل لسائقي السيارات رباعية الدفع أو رسوم ورشاوى على طول مسار الرحلة، أو جنود حراس الحدود، أو للبدو أو المجموعات المسلحة، أو الذين لابد أن يجدهم أي مهاجر على مساره في فضاء العبور حتى يصل إلى الحدود الجزائرية. بل يبقى الخوف يرافق المهاجر الإفريقي حتى وصوله إلى ولاية *تمنغاست* مركز التجمع للمهاجرين الإفريقيين غير الشرعيين في الجزائر، أو كما يطلق عليها "*عاصمة الهجرة الإفريقية* " (Bensaâd, 2009, p18) .

يستمر خوف المهاجر الإفريقي من الوقوع في يد المتمردين، الذين يطالبون برسوم إضافية أو يقومون بأسرهم للعمل عندهم لمدّة طويلة دون أجرة. وتجبر هذه الشبكات للتجارة بالبشر على إكمال طريقهم في الطريق مشيا، حيث السير على الأقدام لمسافات طويلة دون ماء أو طعام تفاديا للوقوع بأيدي دوريات الجيش، وتتراوح هذه المسافة بين 20 إلى 50 كلم، وفي حالة استشعار أي خطر بالطريق يقرر المهربون التخلي عن المهاجرين غير الشرعيين في قلب الصحراء.

تتواصل المعاناة حتى بعد قرار المهاجر الإفريقي الاستقرار بالجزائر أمام استحالة مواصلة مساره للوصول إلى الضفة الأوروبية. فأوضحت الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان في بيان لها، يسلط الضوء على وضعية المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين في الجزائر، أن هؤلاء المهاجرين يتعرضون للاستغلال من قبل أرباب العمل والمقاولين وأصحاب المزارع والمشاريع الفلاحية الكبرى، دون احترام لمقتضيات قانون الشغل وأي تغطية اجتماعية وصحية، والتي توحي بمشهد العبودية الحديثة.فلم يجد المهاجر الإفريقي العالق بالجزائر خيارا آخر سوى اللجوء للعمل بالمهن الشاقة أو التجارة بالأرصفة. أما النساء والأطفال

فيفضلون التسول في الطرقات والشوارع بالمدن الكبرى مستعطفين المارة بترديد عبارة "*صدقة*" و "*في سبيل الله*".

لم يسلم المهاجر الإفريقي غير الشرعي من نظرة المجتمع الدونية، والمضايقات التي يتعرض لها بالفضاء العام، فتفرض قضية التواجد الأجنبي بالمجتمع المحلي نفسها، بمعنى تواجد شخص غريب بالمجتمع الجزائري، كما طرحها الباحث عبد القادر خليفة وسماها بالآخر وهو المهاجر الإفريقي وما نتج عنه من علاقة جديدة ينتابها إحساس بالشك والريبة والاستعلاء من طرف الجزائري، خاصة فيما يتعلق بالعرق ولون البشرة. فتُحصر المعاملات بين المجتمع المحلي والمهاجر الإفريقي في إطار خدماتي فقط، لتخوف السكان المحليين من احتمال إصابتهم بأمراض معدية جراء ظروف حياتهم، وممارستهم الجريمة كالنصب والاحتيال والشعوذة والتزوير والدعارة، وتجارة الممنوعات (خليفة، ٢٠١٥، صفحة ٤٥).

وهذا ما جعل موقف الكثير من الجزائريين عنصريا تجاه هؤلاء المهاجرين الأفارقة ويؤيدون حملات ترحيل السلطات الجزائرية لهم، إلى بلدهم الأصل، خاصة في ظل الأزمة الصحية التي تتخبط فيها الجزائر، وزادت من صعوبة ظروف المعيشة للمهاجرين الأفارقة خاصة بتوقف ورشات البناء وتقلص فرص العمل بمجالات كثيرة.

5- مكافحة الهجرة غير الشرعية : التحديات والرهانات

مكافحة الهجرة غير الشرعية يجب أن تكون معززة وقوية على المستوى الوطني من خلال أكبر قدر من الاتساق وتحسينا لقدرات،أما على الصعيد الإقليمي فيكون من خلال التعاون الفعال بين الدول،أما على الصعيد العالمي من خلال الحوار والتعاون بين الحكومات والمنظمات الدولية،هذه الجهود يجب أن تسند إلى فهم أفضل للعلاقة بين الهجرة غير الشرعية والتنمية وغيرها من القضايا الأساسية،بما في ذلك التجارة والإعانات وأمن الدولة والأمن الإنساني وحقوق الإنسان، فالعقلانية في مجابهة الهجرة غير الشرعية تكون على أشكال مختلفة مثل :

سياسات الهجرة والبرامج والمفاوضات والاتفاقيات الدولية والعالمية المتعددة الأطراف والعملية الاستشارية والنشاطات التي تقوم بها المنظمات الدولية، فضلا عن القوانين والمعايير و الإجراءات التي تكفل حقوق جميع الأطراف

إن المقصود بتفعيل مكافحة الهجرة غير الشرعية هو ضرورة وجود سياسة وطنية متماسكة، لها أهداف متفق عليها، مع الأخذ بعين الاعتبار بالقضايا السياسية الراهنة و احترام قانون المعاهدات الدولية بما في ذلك قوانين حقوق الإنسان، كما يجب أن تتسم بالتنسيق مع جميع الفاعلين الرئيسيين في مكافحة الهجرة غير الشرعية، وحتى بالتشاور مع الجهات غير الحكومية وهذا ما أشارت إليه لجنة الأمن

الإنساني،حيث دعت بضرورة سد الثغرات في الأطر المؤسساتية والمعيارية، من خلال مراعاة الأبعاد السياسية والمدنية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في إقرار الناس بأن يقدموا على الهجرة غير الشرعية، إذ لا يمكن النظر إليه فحسب من زاويا بلدان المنشأ أو العبور أو المقصد، بل يجب النظر إليه من زوايا مختلفة ودوافع مختلفة، لان الهجرة غير الشرعية تكون الخيار الوحيد لهؤلاء الأشخاص. فالمنظمة الدولية للهجرة ركزت على ثلاثة أشكال للتعاون لترشيد مكافحة الهجرة غير الشرعية (منظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٤، صفحة ١٢١)، و منها :

5-1.التعاون الثنائي بين الدول :

هو وسيلة مفيدة لمعالجة قضايا الهجرة غير الشرعية، حيث يقيد هذا الاتفاق الثنائي الامتثال لتطبيق الإطار التنظيمي وبالتالي حماية حقوق المهاجرين، غالبا ما بين دول المنشأ ودول المقصد، فالتبادل يتعلق بالدخول والإقامة وحقوق المهاجرين غير الشرعيين وإرجاع المهاجرين غير الشرعيين.

5-2.التعاون الإقليمي بين الدول :

يتطلب جهودا إضافية ضرورية من أجل العمليات الاستشارية على المستوى الإقليمي حول الهجرات التي تزايدت عالميا فإدماج المجتمع المدني والقطاع الخاص لا يرتكز فقط على مراقبة الهجرات، بل يتطلب المزيد من التفاعل بالنظر إلى الطبيعة العالمية للهجرة غير الشرعية، لأن التعاون الإقليمي سواء بين دول الإتحاد الأوروبي أو دول شمال إفريقيا لا يكف حتى ولو كان هناك تكامل إقليمي .

5-3. التعاون العالمي بين الدول :

إن إدارات بعض الدول وكذلك المؤسسات والفواعل غير الحكومية ببعث مبادرات عالمية حول الهجرة غير الشرعية، كان موضوع ترحيب العديد من الدول، فالحوار الرفيع المستوى على مستوى الجمعية العامة للأمم المتحدة يتيح الفرصة للتفاعل والتنسيق بين المبادرات بشكل فعال إذ تطابقت سياسات و إجراءات مكافحة الهجرة غير الشرعية مع التغيرات الراهنة التي يعيشها العالم.

6-التنمية والهجرة غير الشرعية : تجديد الحلول

لقد سعت الجزائر والمنظمات الدولية والعالمية لإقامة دراسات جادة حول الهجرة غير الشرعية واقتراح حلول بديلة للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا بتفعيل الشراكة في مجال التنمية، وفهم الأسباب التي تستقطب المهاجرين غير الشرعيين إلى الجزائر ، فالعلاقة بين ظاهرة الهجرة بصفة عامة و الهجرة غير الشرعية بصفة خاصة وبين التنمية علاقة جد وطيدة، فأوروبا استفادت منها في وقت ما كانت في مرحلة إعادة الإعمار والبناء لكنها لم تنتظر طويلا لتحول سياستها نحو سياسة ردعية مما أعطى الفرصة لبروز وتنامي العبور غير الشرعي للحدود،

وهذا ما عكس التصور الذي كان قائما حول علاقة الهجرة غير الشرعية بالتنمية بحيث بدأ التفكير بنقل التنمية إلى دول المصدرة، ووقف الهجرة غير الشرعية بدعم التنموي .

ومن بين الحلول التي ترتبط بشكل مباشر بعملية التنمية بكل من بلدان الانطلاق وبلدان الهجرة وهي :

1-تحسين عمليات صنع السياسات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية من خلال المشاركة الفعالة لمجموعة من الشركاء.

2-مراعاة للإحصاءات العالمية للهجرة، بحيث ينبغي توجيه مزيد من الاهتمام للتحديات والفرص المحددة فيما يتعلق بالهجرة بين بلدان الجنوب . في حين أن بعض الدول النامية قد اكتسبت قدرات لتنفيذ سياسات الهجرة والتنمية، فالبعض منها وجدت صعوبة في ترجمة مقاربة الهجرة والتنمية على أرض الواقع، بما فيها الجزائر .

3-تشجيع الدول الأوروبية على ضمان كافة قنوات الهجرة القانونية بالنسبة للدول شمال وساحل وجنوب افريقيا.

4-تنسيق سياسات الهجرة، واحتياجات سوق العمل، وأولويات التنموية. بوضع برامج الهجرة الموسمية وجلب اليد العاملة من دول الجنوب المتوسطي.

5-تشجيع المجموعات الاقتصادية الإقليمية لاسيما العمليات الاستشارية الإقليمية بشأن الهجرة من خلال المزيد من الاهتمام بتفعيل سياسات الهجرة والتنمية.

6-إعادة تأكيد الأثر الإيجابي في تعزيز الحوار والتعاون بين البلدان المصدرة والمستقبلة.

7- حث دول الأوروبية على ضمان استمرار التمويل لمبادرات الهجرة والتنمية، لاسيما في ضوء الركود الاقتصادي العالمي الذي تعاني منه أغلب دول الجنوب.

8- تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية عبر تشكيل لجان تنسيق مشتركة بين الوزارات لإدارة العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والتنمية .

7. خاتمة

في الأخير، نستنتج أن التوترات التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي قد ساهمت بشكل مباشر بزيادة تدفق حركة المهاجرين الإفريقيين غير الشرعيين نحو شمال دول المغرب العربي عموما، والجزائر خصوصا.

واستفحال الظاهرة حول اتجاه الهجرة الإفريقية بالجزائر إلى هجرة وافدة غير شرعية، عابرة لمسار جديد عوض طريق الذي كان يسلكه الأفارقة عبورا بـ*ليبيا* للوصول إلى *جزيرة لمبيدوزا* الإيطالية، أما هجرة الإقامة الدائمة هي وضعية يواجهها المهاجرين الأفارقة أمام تعذر الوصول إلى الضفة الأوروبية لتشديد المراقبة بالبحر الأبيض المتوسط.

في خضم الحالتين الأولى والثانية، يجد المهاجر الإفريقي نفسه مضطرا للعودة إلى بلده الأصل كإجراء حاسم من السلطات الجزائرية وفق الاتفاقيات المبرمة مع الدول الإفريقية، بسبب الوضعية غير الشرعية لإقامته بالجزائر.

أصبحت الجزائر اليوم تسعى جاهدة أن تراعي البعد الإنساني بسياسة الهجرة المنتهجة، من أجل حماية الأطفال والنساء من قبضة واستغلال شبكات الإجرام الدولية للتجارة بالبشر التي راح ضحيتها العديد من الأشخاص وهو حفاظا على حقوقهم الإنسانية التي تعمل على ضمانها السلطات. واستنادا إلى قوانين صارمة لمحاربة الهجرة غير الشرعية وتفكيك شبكات المنظمة للممرين وتشديد المراقبة بحدودها الجنوبية المحاذية لدولة المالي والنيجر، وتسعى بوضع برنامج محكم لترحيل المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين إلى بلدهم لمساهمتهم بالمشاريع التنموية، وانطلاق حياة جديدة بفضل المساعدات المقدمة لهم من قبل منظمة الهجرة الدولية.

يمكن القول أن هناك تحديات كثيرة تواجه السياسات والإجراءات الجزائرية لتوقيف حركة الهجرة غير الشرعية الإفريقية على حدودها لعل أهمها ضرورة الموازنة بين ما تحمله هذه المضامين والسياسات الأمنية وبين ما تنادي به المنظمات الدولية والإقليمية والعالمية من حماية أمن وحقوق المهاجرين غير الشرعيين .فالإحاطة بالهجرة غير الشرعية بجميع أبعادها، الاجتماعية والاقتصادية والثقافية مقاربة شاملة قد تفعل السياسات المختلفة دون أن تخلق مشاكل وتحديات .

فالأمر لا يتوقف عند وجود هذه التحديات وإنما وجود رهانات تسعى الجزائر لكسبها في معركتها ضد الهجرة غير الشرعية، وهي رهانات تعلم أن في حالة النجاح فيها فإنه بإمكانها إيجاد صياغة جيدة ومقبولة للسياسات الأمنية الجزائرية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، أبرز هذه الرهانات هي التفكير بعقلانية في التعامل مع ملف الهجرة غير الشرعية الإفريقية والتأكيد الدائم على أهمية المقاربة التنموية في التقليل من تبعات هذا الملف على أمن الجزائر . فالحديث عن ضرورة تحقيق تنمية شاملة بالدول المصدرة للهجرة غير الشرعية، من الرهانات التي يجب ان تعطى لها أولوية في الوقت الحالي.

قائمة المراجع:

- **المؤلفات:**

- بدروني أنيسة، حاج بن علي محمد (2014) ، "جريمة الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها في النصوص التشريعية الجزائرية"، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، المخاطر واستراتيجية المواجهة، ابن نديم للنشر والتوزيع- الجزائر، دار الروافد الثقافية- لبنان.

-Bensaâd Ali (2009), « L'immigration en Algérie. Une réalité prégnante et son occultation », in Bensaâd Ali (dir.), Le Maghreb à l'épreuve des migrations subsahariennes. Immigration sur émigration, Paris, Karthala.

- **الأطروحات:**

- عطوات عبد النور (2016)، دور الفواعل المحلية في ادارة ملف المهاجرين، الأفارقة غير الشرعيين، بالجنوب الجزائري، دراسة حالة ولايتي تمنراست وورقلة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير علوم سياسة، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة (الجزائر).

- **المقالات :**

- عبد القادر خليفة (2015)، « مهاجرو دول الساحل في مدن الصحراء الجزائرية : من مسار عبور إلى فضاء استقرار (مدينة ورقلة - الجزائر) »، إنسانيات، العدد 69-70، ص ص 39-60.
- عثمان لحياني، الجزائر تُعلن ترحيل مئات المهاجرين الأفارقة إلى بلدانهم، ، العربي الجديد، بتاريخ 01 اكتوبر 2020.
- عبد الرزاق بن عبد الله، نحو 90 ألف مهاجر غير شرعي يتدفقون سنويا على البلاد، أخبار وكالة الأناضول، 20.05.2018.
- محمد سيدمو (2020)، ما تستقبله الجزائر يوميا من المهاجرين يفوق كل ما يدخل أوروبا"، جريدة الخبر، بتاريخ 15نوفمبر 2020.

-Nacer-Eddine Hammouda, La migration irrégulière vers et à travers l'Algérie, Irregular Migration Series, Demographic and Economic Module, CARIM , 2008/75.

-Wafi Youcef, « L'algerie declare la guerre à la maffia des passeurs », Le Quotidien d'Oran, 12 aout 2017.

-Hein de Haas, Migrations Transsahariennes vers l'Afrique du Nord et l'UE: Origines Historiques et Tendances Actuelles, November 2006.

- **التقارير**:

- الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام حول الهجرة الدولية والتنمية، الدورة الخامسة والستون، الامم المتحدة، نيويورك، 2010 .
- المنظمة الدولية للهجرة، الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية 2013، الأمم المتحدة، نيويورك، 2013.
- منظمة حقوقية تكشف أن الجزائر طردت آلاف المهاجرين الأفارقة إلى النيجر، أورو نيوز ،2020/10/12، تم الإطلاع عليه يوم 2020/12/12

https://arabic.euronews.com/2020/10/09/human-rights-organization-algeria-has-expelled-thousands-of-african-immigrants-to-niger

-Musset Mohamed Saib, « Contribution à la Connaissance des Flux Migratoires Mixtes, vers, à travers et de l'Algérie, Pour une vision humanitaire du phénomène migratoire », Centre International pour le Développement des Politiques Migratoires (ICMPD), 2013.